

فصل الأول

أهداف الانجليز في السودان ! ...

تمهيد

نصف قرن من الزمان تقضى ، والإدارة الثنائية في السودان تعمل جادة على أساسين : أما في الداخل ، فكبت للحريات جميعها ، وحجر على الآراء وإفقار للبلاد ، وذل للعباد ، وإفساد للاخلاق ، ومحاربة للتعليم ، ولسائر ضروريات النشاط ، وغير ذلك مما لا يحصى من المخازى السافرة المتبجحة . وأما في الخارج ، فنشر للدعاية الزائفة والتبشير بنجاح تلك الإدارة وفضائلها المزعومة ، وما وصل إليه من رقي ، حتى فشا بين العالمين أن الإدارة في السودان (مثالية) بلغت الكمال . ودليلنا على ذلك هذه الكتب المتعددة عن السودان : يسوع الاستعمار ، ونشرونها على الناس مثل كتاب « السودان الإنجليزي المصري » لهارولد مكايكل ، وكتاب « السودان من الداخل » للسيد هارولد جاكسون ، و « السودان بين ١٨٩٩ — ١٩٤٤ » للمستتر هندرسون ، و « مصر والسودان » لفرانسيس كوك ، وعشرات غيرها من الأسفار والنشرات . ألا فليعلم الرأي العالمى عامة ، والمصرى خاصة ، أن إدارة السودان عاشت على الخداع والتضليل ، كل هذا الدهر الطويل ، ولقد آن أن يبرأ أمرها ، وينكشف سترها .

والسودانيون لم يرضوا ، فى يوم من الأيام عن إدارة الحكم الثنائى إسماء ، الإنجليزى فعلا . لأنه حكم استعمارى أجنبى ، وفى هذا الكفاية

فالاستعمار ، أيا كانت صورته ، تأباه النفس لأنها جبلت على الحرية ، وتأباه الكرامة لأنها جبلت على كراهة الاستعباد ، ويأباه الدين لأنه يدعو إلى المساواة فما بالك بالاستعمار اذا كان انجليزيا ؟

هذا ، والسودانيون يعرفون مصير الأمم التي ابتليت بالاستعمار الانجليزى ، يعرفون مصير كندا ، ومصير الوطنيين فى جنوب أفريقيا ، ومصيرهم فى استراليا ، ونيوزيلندا ، ويوغندا ، وغيرها من البلاد التي استعمروها . . . أين أهلها ؟ ذهبت ريحهم وانقرض سكان الأصليون بسبب هؤلاء الإنجليز الذين جاوروا محلهم سكانا ، وحكاما .

يوم يتحدثون عن المستعمرات المستقلة فى تلك البلاد ، ولا يدور بخلد هم ليل ناطق على الجريمة التي ارتكبوها فى حق العدل والاربية والإنسانية .

يؤمنون بنظم ومن حركات التحرير ، كلما وانهم الظروف ييب والوسائل ، ولعل الناس فى مصر ، وفى انجلترا نفسها ، لم ثورة سنة ١٩٠٨ و ثورة سنة ١٩٢٤ المسلحين فى وجه هذه . أما ثورات الجنوبيين طيلة هذه السنين العديدة ، والتي استعملت فيها حكومة السودان من ضروب القهر والقسوة ما يعيد إلى الأذهان فظائع القرون الوسطى والجاهلية الجلاء ، فأمرها عجب .

ألا فلتعلم انجلترا نفسها ، أن الحكم النئى كان وما يزال كريها الى نفوس السودانيين ، لأنه فاسد فى أصوله ، هدام فى مقاصده . ولقد جاءت الساعة التي داني ، يحمل صحيفة سوابق هذه الإدارة مدى نصف قرن كامل ،

وهى فى قفص الاتهام أمام محكمة الرأى العام العالمى عامة والمصرى خاصة .
ونخص الرأى العام المصرى ؛ لان قضيتنا قضيته ، ولان هذه الإدارة قامت
باسم حكومة مصر ، وأموالها ، ورجالها ، ولانها تدار باسم الشركة المزعومة .
ونخص الرأى العام المصرى أيضاً لأنه ينبغى فى نظرنا ، على أبناء الوادى ؛ أن
يعملوا فى وقت واحد على إنقاذ أبناء الجنوب ، وأن ينتشوا السودان من
مخالب الاستعمار ، بعد أن بقى أهله يجالدون وحدهم عنمت الدهر ، وذل القهر ،
ويغسلون مدى نصف قرن رجالا برعوا فى استعمار الشعوب ، واستغلال
مواردها ، وقتل روح الكرامة والعزة فى أبنائها .



١ - فرق تسد

هذا المبدأ القديم ، هو الركن الركين ، وحجر الزاوية فى نظام الاستعمار البريطانى ، وهو فى الوقت نفسه ، الدستور المقدس للإدارة البريطانية فى السودان . ومع أن التربة الاجتماعية لم تكن مهيأة من جميع النواحي لبذر التفرقة والشقاق فى السودان ، لكن العبقورية الاستعمارية ما كانت لتصدّها هذه العقبات ، وما كان للصعاب أن تحولها عن الهدف الذى ترمى إليه . فاستطاعت تلك العبقورية الشيطانية ، أن تخلق من أسباب الشقاق وعناصر التفرقة ما لم يكن موجوداً ، وأن تقوى وتؤثّر ما كان الطريق له ميسراً ، حتى امتدت أيدي هذا الأخطبوط الهائل فشملت كل مناحى الحياة السودانية ، من اجتماعية ، وتعليمية ، وإدارية ، وامتدت إلى النواحي النفسية والخلقية للشعب .

وسنحاول أن نعطي القارىء فكرة خاطفة وصورة عامة عن كل ذلك بقدر الإمكان ، اذ لا يخفى أن عملاً كهذا لا يتسع له المجلدات الضخمة بله المقالات الصحفية ، وعلى ذلك فنحن نسطر فيما يلى ، الخطوط الرئيسية لهذا الجانب من سياسة حكومة السودان فى تقطيع أوصال البلاد .

٢ - قطع الصلات بين مصر والسودان

سارت هذه السياسة بطريقتين أساسيتين : —

أولهما : انتهاز الفرصة لابتعاد النفوذ المصرى عن السودان ، ومحوه من هذه الشركة غير العادلة . ف منذ ذلك العام المشؤوم (١٨٩٨) أى فى الوقت الذى دخلت فيه القوات المصرية الانجليزية بقيادة اللورد كيتشنر السودان ، وقضت على الحكم الذى وطد أركانه المهدي ، منذ ذلك الوقت والبريطانيون يفكرون فى الوسائل التى يتخلصون بها من النفوذ المصرى ، ذلك النفوذ الذى لم يكن فى يوم من الأيام قويا ، ومع ذلك ، فان شبحه كان دائما حجرة عثرة فى سبيل تطبيق السياسة الانجليزية على ما تقضى به أصول الاستعمار ، ففي عام ١٩٢٤ ، هب السودانيون فى حركة تحريرية ، ما لبث أن اشترك فيها العسكريون ، وانقلبت الحركة إلى ثورة مسلحة اصطدموا فيها بالجيش الانجليزى الذى استطاع اخمادها ، ونال السودانيون منها القتل والسجن والتشريد والتعذيب ، مما تقشعر من هوله الأبدان . عند ذلك وجد الانجليز فرصتهم الكبرى ، وربطوا هذه الحوادث بمقتل السردار فى مصر ، فطرد الجيش المصرى والمصريون المدنيون من السودان ، كما طرد كثير من الضباط السودانيون ، وحكم على بعضهم بالاعدام ، ونفى البعض الآخر إلى مستنقعات بحر الغزال ، حتى لقي حتفه من جراء الأوبئة والأمراض القتالة ، وأقفلت المدرسة الحربية إلى يومنا هذا ، وشرد جميع طلبتها .

ومنذ تلك اللحظة والحكم فى السودان انجليزى لحما ودما ، فما لبث أن اتجه الاتجاه التقايدى للاستعمار الانجليزى فى كل مكان ، واتخذت الادارة طريقا جديدا يرمى إلى استغلال الشعب وتفكيك أوصاله وبذر الفساد والتفرقة بين أبناء البلد

الواحد ، مع إيهامهم بأن هذا الطريق هو الذى يأخذ بناعسهم إلى الرقى والتقدم والرفاهية .

ثانيهما : بث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شغور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل . فقد افهموا هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم واستغلالهم ، كما استعبدوهم من قبل فى أيام الحكم التركى ، كما أدخلوا فى عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل ، وأكثروا ترديد هذه النغمة ، لسكى يلقوا فى روع أبناء السودان ، أن مصر هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان وفى نفس الوقت عملوا على تطبيق النظم الادارية والتشريعية ، وغيرها المتبعة فى المستعمرات البريطانية مثل نيجيريا ^(١) دون اعتبار للفوارق فى العادات والعقليات ، وكان مجال التعليم أكبر عون على سياسة التفرقة هذه وابعاد الثقافة المصرية ، فقد حوالت البرامج بعد عام ١٩٢٤ — الذى انتهى به أثر الاساتذة المصريين فى كلية غوردون وغيرها من المعاهد ، بعدأأ أدى هؤلاء لثقافة الشرقية والاسلامية أياذى لا تنسى ، وخلفوا وراءهم من بذور تلك الثقافة ما لم تستطع الدعاية الانجليزية اجتثاث أصوله ، بل ظلت جنوة تلك الثقافة تنير الطريق للسودانيين نحو مصر والشرق العربى حتى فى أحلك أيام العسف الاستعمارى ، ومنذ سنة ١٩٢٥ اتجه التعليم نحو تقليد البرامج الانجليزية وإضعاف الثقافة

(١) فى عام ١٩٢٣ — ١٩٢٤ كلف المستر ديفيز الذى وصل فيما بعد إلى منصب سكرتير الاقتصاد بالذهاب إلى نيجيريا ودراسة نظام الادارة الاهلية هنالك تمهيدا لادخالها فى السودان . وقد قدم تقريرا للحكومة فى السودان نفذته بعد ذلك

العربية (١) والدينية حتى صارت كل الدروس تلقن في المدرسة الثانوية الوحيدة إلى اليوم باللغة الانجليزية . وأخيرا أدخل عليها نظام الشهادات الانجليزية ثم ربطت بجامعة لندن .

ولما اتجه الشباب السوداني نحو مصر ليرتشف من مآهل العلم في معاهدها حاولت حكومة السودان قفل هذا الطريق فلم تفلح ، والرأى العام يعلم ما وضع من عراقيل أمام إنشاء مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم .

(١) وصلت بهم الجرأة والاستهتار بتدريس اللغة العربية ان كلفوا انجليزيا هو المستر سكوت بوضع كتاب للمطالعة العربية مازال يدرس الى اليوم لطلاب المدارس الأولية

٣ - التفرقة

عن طريق التنظيم الاداري

في عام ١٩٢٤ وإبان قيام الحركة الوطنية، كان مجلس الحماكم العام المنعقد في لندن ، قد قرر تأسيس مجالس للبلد ومجالس للمديريات تمهيداً لادخال نظام اللامركزية في الادارة : وما أن وجد الانكليز أنفسهم أصحاب الشأن الفعلي في عام ١٩٢٥ حتى هبت المعارضة في وجه هذا الاصلاح الاداري بقيادة مدير المعارف آنذاك ، المستر كروفوت ، وفي عام ١٩٢٦ ألغيت تلك السياسة نهائياً واستبدلت بالادارة الأهلية ، وقد جاء في منشور الالغاء السري تحت نمرة ١ - د - ٣ بتاريخ ٢٢ - ١ - ١٩٢٦ ما ترجمته : (١)

وظاهر أن أكثر رجال المديريات لا يؤيدون فكرة انشاء مجالس رسمية، بينما نجد موافقة عامة على الأخذ بمبدأ المشاورات مع كبار الوطنيين في اجتماعات مجردة عن الرسميات ، كما نجد أيضاً موافقة على زيادة نفوذ هؤلاء الرجال

(١) أشار السير هارولد مكايكل إلى هذا الحادث في كتابه السودان الانجليزي المصري ص ٢٤٩ باقتضاب وتهكم حين قال : لقد لعبت في بعض الأذهان فكرة انشاء مجالس استشارية من المشائخ منفصلة تمام الانفصال عن الحاكم القروية فقد كان السير جوفري آرشر الذي خلف السيرلي ستاك في ١٩٢٥ يفكر جدياً في اتخاذ خطوة في هذا السبيل مع ادخال مشروعات أخرى على نسق مايجري في بوغندا قبل ان تضطر مدواعي المرض للاستقالة

وسلطتهم القضائية والإدارية . لذلك قرر مجلس المحاكم العام في جلسته في يوم ٩-٥-١٩٢٦ عدم تنفيذ مشروع المجالس البلدية ، الامضاء ، ما كما يكل ، السكرتير الإداري ،

وبهذه الخطوة استبدلت السياسة الأولى بسياسة أخرى إقطاعية ، نشطوا في تنفيذها بكل الوسائل ، وأصدروا عدة تشريعات ، منها قانون المحاكم القروية سنة ١٩٢٥ ، وقوانين أخرى تهدف في مجموعها إلى تقطيع أوصال البلاد على أسس قبلية على غرار إمارات الهند .

والدليل على توفر عنصر سوء النية وسوء القصد في هذه التشريعات قائم ثابت من الاطلاع على نماذج من « أدب الحكم والإدارة » في ذلك الحين . فقد كانت جميع المذكرات والمنشورات تزرح بالاستشهاد بمؤلفات غلاة الاستعماريين مثل كتاب اللورد لوجارد « Lord Lugard » ، « الوصاية المشتركة في أفريقيا الاستوائية Dual Mandate in Tropical Africa » وكتاب الكاونيل تيمبل Colonel Temple الموسوم « الشعوب المتأخرة وطريقة حكمها » Native Races and Their Rule التي ترمي فلسفتها إلى إبقاء الشعوب المستعمرة بمعزل عن نور المدنية والتطور الاجتماعي ، فلا تهب مطالبة بحقوقها ، وتظل خاضعة مستكينة أطول أمد ممكن من الزمان .

لكن روح الشعب المعنوية ناهضت ذلك كله ، ووقفت سدا منيعا في سبيل نجاح هذه الأساليب ، واتخذت المعارضة وسائل متنوعة ، آنا بالنصح واللين ، وأخرى بالمجاهدة الصريحة ، وثالثة بالمقاومة السرية ، مستغلة في ذلك دائما الهزات العالمية ، والهزات المصرية بنوع خاص . حتى اضطرت الإدارة عام ١٩٣٧ إلى الرجوع إلى سياسة ١٩٢٤ ، فأصدرت قانون الحكومة المحلية وضربت له الطبول وزفته في موكب من الدعاية المضللة باعتباره أساس الحكم

الذاتى، (١) وبموجب هذا القانون أقامت الإدارة المجالس فى المدن والمدريات. وهنا كانت الحركة الوطنية قد تطورت ، وشمل الوعي كل المثقفين بصورة جلية واضحة، رعاها مؤتمر الخريجين الذى بدأ نشاطه تحت ستار الأعمال الاجتماعية والمصالحة العامة ، فلما ثبت أقدامه ، وجمع من حوله الشعب ، ونبه جميع الطبقات حتى غير المتعلمة ، طالب هذا المؤتمر بإنشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية والقوانين، وتحت ضغط هذا التيار الوطنى اضطرت الحكومة إلى عمل شئ " تسترضى الناس به ، فأصدرت عام ١٩٤٣ ، قانوناً بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان ، قوبل بمعارضة عنيفة من معارضة الرأى العام ، لأنه قدم إقرارات تدل على سوء نوايا الحكومة ومقاصدها ، فقد وجه أول بنوده ضربة قاضية لوحدة البلاد ، إذ قصر اختصاص المجلس على شمال السودان دون جنوبه ، ولما اشتدت حملة الرأى العام ، لم يجد السكرتير الإدارى بداً من الاعتراف بأن سياسة الحكومة ترمى إلى إقامة « حكم ذاتى محلى فى الجنوب منفصل عن الشمال » .

(١) جاء فى مضبطة اجتماع المديرين لعام ١٩٣٩ «أرنب الشعور المصرى والدعاية المصرية أخذت تنشط فى السودان فأجاب السكرتير الإدارى بما نصه « أن دار الثقافة فى الخرطوم وقانون الحكومة المحلية كفى لان بأن يوفقا هذه الدعاية عند حدها ويحجلاها عديمة الأثر » .

٤ - إثارة النعرة القبلية

من الواضح أن بلادنا مترامية الأطراف ، يعيش أهلها عيشة قريبة من البداوة ، وترجع أصول سكانها إلى أعراق مختلفة ، فمن النوبة وأبناء الجنوب أهل البلاد الأصليين ، إلى العرب الذين نزحوا إليها وهم من بطون مختلفة سكنت كل منها جهة من جهات السودان ، ولم تنهياً لهم أسباب الاتصال الوثيق . وبديهي أن كل هذه العوامل قد كان لها أثر في شيوع النعرة القبلية والتفاخر بالانساب . فلما جاء حكم المهدي أزال كثيراً من أثر هذا الخلاف ، ولكن في عهد الحكم الثنائي عملت الحكومة بمختلف الوسائل مرة أخرى ، لتأريث تلك النار التي خبت أو كادت ، وخاصة عند ما خلا لهم الجو عقب خروج المصريين في عام ١٩٢٤ ، هناك بدأت السياسة الاقطاعية التي ترمى إلى خلق وحدات صغيرة على نسق الامارات الهندية

ولقد جاء في أول تقرير سنوي أصدره السير جون مافى ، حاكم السودان عام ١٩٢٦ ما نصه : « قد اقتنعت ، في غضون الشهور الست التي قضيتها في السودان ، منذ تقلدى منصبى هذا ، أن قليلاً جداً من المشاكل الكبرى التي تواجه هذه البلاد - إن وجدت - ما يجوز وضعه موضع القياس والمقارنة من حيث الأهمية مع ضرورة جعل سياستنا بإزاء الإدارة الأهلية واضحة المعالم ، وقائمة على أسس صريحة مفهومة »

وبعد أن أوضح السير جون مافى أن اصول هذه السياسة أشير إليها في تقرير سلفه عن عام ١٩٢٥ ، وبعد أن سجل موافقته التامة لها ، أبان أن هذه السياسة بعينها هي التي اوصت بها اللجنة اللورد ملنر في عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، ثم تطرق

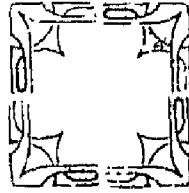
إلى عامل الزمن — وهو موضع الاستشهاد — فقال : —

« اما فيما يختص بعامل الزمن فيجوز القول بأن السودان الآن يجتاز (عصره الذهبي) على أن هذه الفرصة لن تبقى طويلا ، لذلك ينبغي علينا ، أن نتخذ الخطوات العملية قبل فواتها ، وأن نضع الأسس التي يقام عليها بناء ثابت مستديم ، من أجود المواد التي بين أيدينا ، إذ لا يزال لدينا بالبلاد نظم وأوضاع قبلية ، وقوانين محلية وتقاليد قديمة وأن اختلفت في أثرها بين اقليم وآخر . لكن جميع أولئك سائر الى الزوال والفناء امام موجة الأفكار العصرية وقيام الجيل الجديد إن لم نخططها بسياسات منيعة من التهميمات . لقد اتخذت فعلا خطوات ناجحة في هذا السبيل في السنين الماضية ، ولست أشعر بان فرصا أخرى لأحداث تطورا أكثر قد تفلت من بين أيدينا » (١) .

وغير خاف بعد هذا ان الحاكم العام ، ذا الناب الأزرق والتجارب العريقة في الاستعمار ، قد سال لعابه على الفرصة التي افلتت من قبل ، دون أن يتمكن أسلافه من إقامة دويلات على نسق أمارات الهند ، حيث كان معاليه يعمل حاكما ، وأنه يريد أن يستنهض همم مواطنيه ، ليسرعوا في السير إلى بلوغ أكبر نتيجة ممكنة في ما تبقى من الفرصة .

ثم عمدت هذه الحكومة ايضا ، إلى الاعتراف بهذه النعرة القبلية ، رسميا ، فأثبتتها في الأوراق الرسمية ، واشترطت ضرورة تسجيلها في العرائض والشهادات المدرسية ، ودفاتر المواليد ، وسجلات المحاكم ، والخزائن كما جعلت تلقنها للطلبة في منهاج الجغرافية . وكانت تعتبر هذه الأوراق ناقصة وباطلة ما لم يذكر فيها الشخص قبيلته ، ولا يكتفى بحنسيته السودانية .

ولقد كان من أول الأغراض التي أنشئ من أجلها مؤتمر الخريجين العام، محاربة هذه النعرة القبلية، التي كانت تهدد وحدة البلاد بالانقسام ، وهب معه كل المهتمين بحاربونها ، حتى كلال الله مسعاهم بالنجاح فلم يعد أحد يتمسك بقبيلته رغم ارادة الحكومة



٥ - الطائفية الدينية

السودان قطر مسلم في أغليته ، ماعدا بعض أجزاء الجنوب التي لم ينتشر فيها الاسلام انتشاراً كافياً بفعل السياسة الانجليزية ، تلك السياسة التي قفلته في وجه أبناء السودان الشمالى ، بل وخاربت من استوطن منهم الجنوب أو نزح اليه بغرض التجارة ، أو الوظائف ، فضيقت عليهم الخناق في ارزاقهم ، وعباداتهم حتى لا يمكنهم مزاولتها هناك ، إلا سراً . وصبت عليهم من صنوف العسف والارهاق ما يذكر الانسان بمحاكم التفتيش ، وعصور الظلام الوسطى في أوروبا . ومن جهة اخرى ، فقد شجعت حكومة السودان الارساليات المسيحية ، من أوريين ، وأمريكان ، على ارتياد تلك الجاهل واستيطانها ، بغرض التبشير للدين المسيحى ، وأمدت المبشرين بالأموال المقتطعة من ميزانية الحكومة العامة زيادة على الأموال التي تنهال عليهم من دعاة التبشير في أوروبا وأمريكا ومن العجيب أن الحكومة قد تركت هؤلاء المبشرين شئون التعليم والانفراد بتنظيمه ، والاشراف عليه ، وتوجيه سياسته وبرامجه ، توجيهها كاملاً . حتى أن مصلحة المعارف السودانية لم تفتح مدرسة واحدة من أى نوع فى مدى أربعين سنة فى الجنوب ، وجعلت تغدق الأموال على الارساليات من غير محاسبة أو إشراف منها أو تفتيش لمدارسهم وكنائسهم التي بثوها فى سائر أنحاء الجنوب . ولقد بلغت إعانة الحكومة المركزية لهم فى عام ١٩٤٦ مبلغ ٣٦ . ٢٩٠ جنيتها مصرياً . وهو رقم ضخم بالنسبة لميزانية التعليم فى كل القطر . وسار هؤلاء المبشرون على محاربة اللغة العربية والدين الاسلامى ، فى تلك الاصقاع . ولقد جاء فى المضبطة السرية لاجتماع المديرين السنوى ، لسنة ١٩٤٥ ؛ وهى وثيقة سياسية خطيرة تدل على النية المبينة لفصل الجنوب وصبغه

بصبغة تبعد بينه وبين الشمال والاتجاه به الى أن يكون قطرا غربا أجنيا في كل شيء — جاء في تلك المضبطة على لسان المستر روزفير مدير المعارف مانصه :
« من العبث الفصل بين التعليم والدين ولما كانت المسيحية اصلح لأهالي الجنوب من الاسلام فانه ينبغي والحالة هذه أن تكون اللغة الانجليزية هي لغة التعليم في الجنوب ، كما أنه يتحتم ارسال النجباء من الطلبة في الجنوب ، الى مدراس وكليات يوغندا حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية »

وامام هذه العوامل القوية ظلت اجزاء الجنوب اما وثنية واما مسيحية ، ولم ينتشر فيها الاسلام الا قليلا ، وبذلك نجح الاستعمار البريطاني في التفرقة الدينية بين الشمال والجنوب ، واخشى ما يخشاه أن تتطور هذه النمرة فتبلغ من الحدة ما بلغت في الهند بين المسلمين والهندوكيين (١)

(١) أما عن اثار التفرقة الدينية التي تعمل الحكومة علي إثارتها في السودان الشمالي فان الوقت لم يحن بعد للحديث عنها وخاصة في هذه الفترة الدقيقة التي تجتازها البلاد وأن كانت تلك الآثار ظاهرة للعيان وجسنا أن نذكر أن بين أيدينا كتابا صغيرا نشره قسم الدعاية بالشرق الأوسط عنوانه « مذكرات تاريخية عن السودان » أوضح سياسة الحكومة بازاء هذه المسألة ايضا لا يدع مجالا للمزيد عليه

٦ - فصل الشمال عن الجنوب

أو المناطق المفقدة

« ومشكلة الجنوب هي أكبر المشاكل الانسانية في البلاد . فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه ، هي نفس نظرة المصريين لشمال السودان . وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة ومصدر قلق مزووجين بالخشية من أن يفقدتهم فصله الثروة التي يتوقعون إكتشافها في أراضيه ، والتي يقدرون أن تكون ضمانا لتقدم السودان في المستقبل . أما من جميع الاعتبارات الأخرى ، فيتحتم الا يضم جنوب السودان إلى منطقة العرب في الشمال ، لأنه ينتسب إلى قلب افريقيا التي تحده جنوبا » .

في هذه الفقرة ، التي نقلها عن جماعة الفايان ، يتلخص دستور السياسة الاستعمارية التي تسير عليها حكومة السودان لفصل جنوب السودان عن شماله . أما جماعة الفايان ، فتتألف من مجموعة من فلاسفة ومفسكري حزب العمال البريطاني ، الذين يرسمون السياسة النظرية للحزب لكي ينفذها وزراء ذلك الحزب عمليا .

قد تكون هذه السياسة ، اخطر السياسات الاستعمارية في السودان ، وأفتك سلاح يعمل به الانجليز على تقطيع أوصال البلاد . وبما زاد في خطورته ، ضعف الوعي الوطني في السودان نصف قرن كامل ، وإبعاد المصريين عنه ، فاستطاع الانجليز أن يجعلوا من جنوب السودان بلدا يكاد يكون مختلفا في كل شيء عن شماله حتى إذا جاء يوم الفصل في قضية الوادي ، وجد الانجليز في يدهم حجة على

وجوب فصل الجنوب وضمه إلى امبراطورية تقوم في قلب أفريقيا ، يستعصون بها عن الهند التي توشك أن تفلت من قبضتهم .

وقد دفع الانجليز إلى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة ، شعورهم بأن شمال السودان ، لا يمكن أن يظل في ربة الاستعمار إلى الأبد ، بل لابد له أن يتجه ويهب ، لربط مصيره بمصر ، وبالشرق العربي ، فأعدوا عدتهم ليوم الفصل ، لكي يساووا الشماليين ، والمصريين حينذاك على التخلي عن الشمال في مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم في أفريقيا السوداء .

يتضح اتجاه هذه السياسة من تصريح المستر روبرتسون السكرتير الإداري لحكومة السودان حين قال : ان سياستنا ترمى إلى إقامة ، حكم ذاتي محلي في الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال ،

ونتيجة لسياسة الفصل هذه تحظر الحكومة على السودانيين الشماليين أن يذهبوا إلى الجنوب إلا بترخيص خاص ، تحدد فيه مدة الإقامة ، وغرض الرحلة . كما أنها تمنع الشماليين ، الذين يستوطنون الجنوب حق العبادة علانية (١) تمنعهم من إنشاء المدارس ، وتقسو في معاملتهم قسوة شديدة . وهذه سياسة مرسومة وردت في المكاتبات الرسمية ، باسم بحاربة الاستعراب

Anti - Arabisation

وإذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان ، بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الإدارة من أخذ أطفاله معه ، عند ما يريد الرجوع إلى مسقط رأسه في

(١) من النواذر المضحكة المبكية ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال فقد نقل إلى الجنوب وهو لا يريد ذلك ولما فشلت كل الطرق التي يذرع بها النقلة إلى الشمال هداها تفكيره إلى حيلة بسيطة حيث ذهب إلى السوق العام وأخذ يوشح الصلاة فما كان إلّا أن انجلى اسمع بذلك حتى نقله على الفور

الشمال . وتبشيم هناك ، خوفا من أن يقوى هذا التزاوج والتقارب بين العرب في الشمال ، والزنج في الجنوب . بل ذهبت السياسة إلى أبعد من هذا ، فهي ما تزال تثير أحقاد الجنوبيين ، ضد الشماليين ، وتلهبها بذكريات الماضي فتردد على أسماعهم دائما ، أن عرب شمال السودان كانوا يستعبدونهم ، ويبيدهونهم رقيقا في الأسواق . ويزينون لهم ، أن الانجليز وحدهم هم الذين أوقفوا الشماليين عند حدهم ، وكفهم عن تجارة الرقيق

ولكى يفصلوا الجنوب فملا أبديا عن الشمال ، أرسلوا الارشاليات التبشيرية التي أقامت أوكارها في القرى النائية وفي الأدغال الموحشة ، وأمدوها بالمسال ، وحموها بنفوذهم ، لكي تؤدي رسالتها ، وتركوا أمر التعليم في يدها ، لكي تستغله كأداة لصياغة النشء كما يريدون ، مختلفا في عقيدته ، مختلفا في تربيته ، مختلفا في لغته وتفكيره ، عن سكان الشمال . فنجد أن مناهج التعليم كلها في الجنوب باللغة الانجليزية ، التي يعتبرونها وحدها اللغة الرسمية هناك ، حتى ان التفرقات لا تقبل إلى الجنوب ، إلا إذا كانت باللغة الانجليزية

ويقوم نظام الإدارة في الجنوب على المفتشين الانجليز ، وهم دائما من الشباب المنسكب الذين أرسلوا إلى الجنوب ، ليتحكم الواحد منهم في مقاطعة قد تبلغ مساحتها ضعف مساحة الجزائر البريطانية كلها ، وبأمر الزعماء ، ورؤساء العشائر . والمفتش هناك ، هو الحاكم الادارى ، وهو الذى يتولى القضاء بسلطات غير محدودة ، فيستطيع بمفرده أن يحكم على أى شخص بالاعدام . وتقوم الى جانبه محاكم رؤساء العشائر التي تحكم بناء على قانون عرفي ، يستند إلى العادات البالية ، والتقاليد المضحكة . ومنذ سنة ١٩٢٤ ، ألغيت كل المحاكم الشرعية التي كانت تقوم في الجنوب ، وكانت تبلغ نحو العشر عدداً . فأصبح المسلم الذى يريد الزواج ، أو الطلاق ، أو غير ذلك ، يذهب أمام المفتش الانجليزى لكي

تتم له المراسيم والاجراءات ! وأن في هذا العمل وأمثاله مما يقوم به الانكليز في الجنوب لانتهاكها كاسافراً لحرمة الاسلام الخفيف ومحاربة غادرة لحرية العبادة التي تحترمها كل أمة متمدينة وتقدمها كل جماعة تقدر قيمة الحريات .

هذه السياسة ليست شيئاً مرتجلاً ، بل هي خطة مرسومة باعداد سابق ، وإصرار مبيت ، لتؤدي بالبلاد إلى أسوأ الأخطار ، تسندها في ذلك اللوائح ، والأوامر الصادرة تحت قانون الجوازات والرخص سنة ١٩٢٢ بعنوان : « أمر المناطق المغفلة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على الجنوب وحده ، بل شمل جهات كثيرة أخرى ؛ حيثما يعيش الناس على الفطرة أو قريباً من ذلك . وبمقتضى هذا القانون يحرم الاتجار على كل السكان إلا بجواز خاص ، وقد حمل هذا القانون أيضاً في طياته ما هو أنكى من ذلك . فأجاز للسلطة الادارية ، إخراج أى سودانى من تلك المناطق ، دون أن تثبت عليه جريمة ضد القانون العام ، وبدون أن يعرض على محكمة رسمية

هكذا ترى الادارة الثنائية الانجليزية ، تخدع شعباً بأسره ، لتنفذ الى ما تريده من تجزئته ، وتقطيع أوصاله . ولو كانت هذه المناطق المغفلة جزءاً صغيراً من البلاد ، لكان الأمر ، لسكنها شملت الأرض الحصينة ، السهلة الرى ، بأقطارها الغزيرة ، وأنهارها الكثيرة .

وهذا بيان بتلك المناطق ، ومساحتها ، مستخرج من السجلات الرسمية :

(تقويم السودان ١٩٤٢)

المديرية	المساحة المقفلة بالميل المربع	مساحة المديرية
دارفور	١٣٨ ١٥٠	١٣٨ ١٥٠
الاستوائية	١٥٩ ٠٢٥	١٥٩ ٠٢٥
اعالى النيل	٠٩٢ ٢٧٠	٩٢ ٢٧٠
كردفان	١٤٦ ٥٨٠	١٤٦ ٥٨٠
الشمالية	١٦٦ ٢٠٠	٣٦٢ ٢٠٠
النيل الأزرق	٠١٥ ٠٠٠	٥٤ ٧٧٥
الجملة	٧٠٧ ٢٢٥	

إن نظرة عابرة إلى هذه المساحات الشاسعة المقفلة ، ومقارنتها مع مساحة القطر بأكمله ، وهى ٩٦٧٥٠٠ ميلا مربع ، ترينا إن هذه الإدارة ، جردت السودانيين من حرية الانتقال إلا فيما يوازي ثلث بلادهم ، وحرمت عليهم ثلثيها ولهذا الوضع الشاذ ، فوق أثره الاجتماعى ، أثر اقتصادى ، وسياسى ، واضح ، سنتعرض له فى حينه

إن ما يتبع فى ألمانيا الآن من تقسيمها إلى دويلات وإلى مناطق نفوذ تتحكم فى كل واحدة منها إحدى الدول المنتصرة هو بعينه ما جرى فى السودان . ولكن هذه السياسة فى ألمانيا مفهومة لأنها شنت عليهم أعنف حرب عرفت بها البشرية وخربت دورهم وقتلت أطفالهم وشبابهم ونساءهم وكلفتهم من التضحيات ما لا يمكن حصره فحق عليها العقاب بتقسيمها وتمزيق أجزائها . مثل هذا العمل مفهوم معقول بالنسبة لألمانيا المهزومة أما بالنسبة لنا نحن فلا يبرره إلا جشع الاستعمار وطمعان الاستبداد والرغبة فى جعل بلادنا مطية ذلولا أبدا الدهر